

إلى الأمام

التقرير السنوي ٢٠٢٣





سمو
الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني
ولي العهد الأمين



حضرة صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر





باسم بنك قطر الوطني، ندعوكم لمشاركتنا المسيرة إلى الأمام. ←

بنك قطر الوطني، المؤسسة المالية الرائدة في دولة قطر، ساهم بدور رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي ويستعد حالياً للانطلاق "إلى الأمام" كي يشارك في توجيه الثروة الوفيرة للدولة وتكريس كل الإمكانيات المتاحة لاكتساب مكانة مرموقة على ساحة الاقتصاد العالمي.

المحتويات

٤	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٦	كلمة الرئيس التنفيذي
٨	أعضاء مجلس الإدارة
١٠	تقرير العمليات
٢٠	المؤشرات المالية
٢٢	التقرير المالي
٢٧	تقرير مدققي الحسابات إلى المساهمين
٢٨	الميزانية العمومية
٢٩	بيان الدخل
٣٠	بيان التغيرات في حقوق المساهمين
٣١	بيان التدفقات النقدية
٣٢	إيضاحات حول البيانات المالية
٥٠	الفروع والمكاتب



بالإنابة عن مجلس إدارة بنك قطر الوطني،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي التاسع والثلاثين للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م. ◀

كلمة رئيس مجلس الإدارة

لقد أظهر أداء البنك تحسناً ملموساً خلال العام المنصرم ٢٠٠٢م، حيث نجح في تحقيق مستويات ربحية قياسية فاقت النتائج المالية المستهدفة في الخطة الاستراتيجية الخمسية التي أعدت في أوائل عام ٢٠٠٢م.

ويرتبط هذا التحسن بأداء كل من الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني. فعلى الصعيد العالمي تظهر الاحصاءات الدولية المتاحة تحسناً نسبياً في النمو الاقتصادي العالمي تعكسه المعدلات المحققة في عام ٢٠٠٢م، حيث بلغ ٣,٢٪، ويتوقع أن يصل إلى ٤,١ ٪ في عام ٢٠٠٤م. وعلى صعيد الاقتصاد القطري، يتسارع أدائه بخطوات واسعة حيث تشير التقديرات الأولية للنتائج المحلي الاجمالي إلى إرتفاعه في عام ٢٠٠٢م بنسبة ٨,٨٪ بالأسعار الجارية. وبينما يواصل قطاع البترول والغاز الطبيعي المسال في الاسهام بحصة كبيرة في الأداء القوي للاقتصاد الوطني، فإن أنشطة القطاعات الأخرى قد زاد إسهامها بصورة ملحوظة. ويتوقع لهذا النمو القوي للاقتصاد الوطني أن يتواصل خلال السنوات القليلة القادمة بفضل الزيادة الضخمة المخطط لها في حجم صادرات الغاز الطبيعي المسال والمواد البتروكيمياوية عن مستوياتها الحالية.

ومن حيث الأداء المصرفي للبنك، فقد ارتفع صافي الأرباح للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م بنسبة ١٠,٥٪، إلى ٦٤١,١ مليون ريال قطري، مقارنة مع صافي أرباح قدره ٥٨٠,٢ مليون ريال قطري لعام ٢٠٠٢م. وقد تمكن البنك من تحقيق هذه الأرباح بالرغم من قيامه خلال عام ٢٠٠٢م بتخفيض نسبة الفائدة على محفظة القروض والسلف، وتعتبر هذه النسبة الأدنى في القطاع المصرفي المحلي.

كما يسرني أيضاً أن أعلن نجاح البنك في تنوع مصادر دخله وتقليص الاعتماد على صافي إيرادات التمويل. حيث ارتفعت الإيرادات الأخرى بمبلغ ٨,٨ مليون ريال قطري (٣,٣٪)، والتي بلغت نسبتها من إجمالي الإيرادات ١٩,٠ ٪ لعام ٢٠٠٢م، مقابل ١٤,٩ ٪ لعام ٢٠٠٢م. وتعود هذه الزيادة بصورة كاملة إلى أنشطة البنك الرئيسية المتمثلة في ارتفاع صافي إيرادات العمولات والأنعاب البنكية وإيرادات التعامل بالعملات الأجنبية وإيرادات الإستثمارات. ولا تشمل هذه الزيادة أي إيرادات رأسمالية ناتجة عن بيع إستثمارات أو إسترداد مخصصات. كما تحسن العائد على متوسط حقوق المساهمين من نسبة ١٤,٠ ٪ في عام ٢٠٠٢م إلى نسبة ١٥,١ ٪ في عام ٢٠٠٢م، بينما زاد عائد السهم الواحد من ٥,٦ ريال قطري إلى ٦,٢ ريال قطري.

وبناءً على سياسة البنك الهادفة لتحقيق اكبر عائد ممكن لمساهميهِ، فإن مجلس الإدارة يوصي الجمعية العمومية بتوزيع أرباح نقدية بواقع ٥,٢٥ ريال قطري للسهم الواحد.

كما إستكمل بنك قطر الوطني إستعداداته للمضي قدماً خلال عام ٢٠٠٤م مرتكزاً على النجاحات التي حققها في الماضي. فخلال هذا العام، سيحتفل البنك بالذكرى الأربعين لبدء تقديم خدماته للمجتمع. لقد كان بنك قطر الوطني طوال هذه السنوات الأربعين في الصدارة، يقود التغيير وينمي أعماله وأصوله ويساهم في بناء قاعدة صلبة للاقتصاد المحلي يضمن للمواطن القطري مستوى معيشياً لا يضاهى. كما أننا سنقوم خلال عام ٢٠٠٤م بالصعود بنجاحاتنا إلى أفاق غير مسبوقة من خلال تبني سياسات تطويرية جديدة فعالة تقود إلى تعزيز إنجازاتنا السابقة وتحقيق خططنا وتطلعاتنا المستقبلية. وسيدخل البنك بذلك مرحلة جديدة من مراحل تطوره الاستراتيجي دعماً لئموننا المستمر والتوسع الأفقي داخل البلاد وخارجها.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لأعبر باسم البنك عن إمتناننا وتقديرنا لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى، ولسمو ولي عهده الأمين، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، لدعمهما المستمر للبنك ولسياستهما الحكيمة التي تسهم بصورة فاعلة في نمو الاقتصاد القطري. كما نعبر عن تقديرنا لمحافظ مصرف قطر المركزي، سعادة السيد/ عبد الله بن خالد العطيه، لقيادته الرشيدة للقطاع المصرفي.

ولا يفوتني أن أعبر عن شكري لإدارة البنك وموظفيه لما يبذلونه من جهود مخصصة في سبيل تقدم البنك والمحافظة على مكانته الرائدة في القطاع المصرفي بالبلاد. كما نؤكد لعملائنا الكرام التزامنا بتقديم أفضل الخدمات مع شكرنا لهم على ولائهم المستمر للبنك.

يوسف حسين كمال

رئيس مجلس الإدارة



يشرفني بصفتي الرئيس التنفيذي لبنك قطر الوطني،

أن أقدم نبذة شاملة عن أبرز إنجازات البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م، والتي تكلفت بالنجاح معززةً دور بنك قطر الوطني الرائد في القطاع المصرفي في دولة قطر.

من ناحية الأداء المالي، تخطينا الأهداف التي وضعناها نصب أعيننا محققين مستويات قياسية من الأرباح وعائد السهم. »

كلمة الرئيس التنفيذي

خلال العام المنصرم، ارتفع صافي الربح بنسبة ١٠,٥٪ ليبلغ ٦٤١,١ مليون ريال قطري مقارنةً مع ٥٨٠,٢ مليون ريال قطري لعام ٢٠٠٢م. كما ارتفع إجمالي أصول البنك بمبلغ ٣,٧ مليار ريال قطري (١٢,٠٪) ليصل إلى ٣٤,٨ مليار ريال قطري، بينما زاد إجمالي الودائع بمقدار ٠,٥ مليار ريال قطري (١,٢٪) ليبلغ ٢٤,١ مليار ريال قطري. كما ارتفع العائد على حقوق المساهمين من ١٤,٠٪ عام ٢٠٠٢م ليصبح ١٥,١٪ عام ٢٠٠٣م، وكذلك ارتفع عائد السهم من ٥,٦ ريال قطري إلى ٦,٢ ريال قطري. ويبقى البنك ملتزماً بتحقيق نمو مطرد في جميع هذه المؤشرات الدالة على نمو عائدات المساهمين خلال السنوات القادمة.

وبفضل النتائج التي حققتها البنك خلال عام ٢٠٠٣م، تمزز موقع البنك وسمعته المتميزة في القطاع المصرفي، حيث يحتل البنك حالياً المركز ٢٣٦ بين بنوك العالم بحسب الدراسة التي اجرتها مجلة ذي بانكر (The Banker) لأكبر ألف بنك في العالم. هذا بالإضافة إلى حصول البنك على المركز ٥٠ بين بنوك العالم من حيث القوة المالية متمثلة بنسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات.

وبالتكيز على إنجازات البنك في مجالات أعماله المختلفة، واصلت دائرة الخدمات المصرفية للأفراد تطوير مجموعتها المتنوعة من المنتجات والخدمات التي تقدمها في قطر من خلال شبكة البنك الواسعة المؤلفة من ٢٣ فرعاً ومكتباً و ٦٦ صرافاً آلياً، مدعومة بقنوات الخدمات المصرفية عبر الهاتف والإنترنت. وقد شهد عام ٢٠٠٣م افتتاح فرع الشَّحَّانية، بالإضافة إلى نقل أربعة فروع إلى مواقع جديدة كجزء من برنامجنا الهادف إلى تقديم أفضل الخدمات لعملائنا.

على مستوى الخدمات المصرفية للشركات، ما زال البنك يشارك في تمويل أبرز المشاريع الصناعية في قطر مع التوسع المستمر للبنى التحتية الخاصة بالغاز والنفط. كما واصلنا العمل على تعزيز فريق الإدارة العليا عبر تعيين مدير عام لإدارة الشركات والأسواق المالية يتمتع بخبرة واسعة تؤهله لقيادة جهودنا الرامية إلى توسيع وجودنا في هذا المجال خلال السنوات القادمة. كذلك تم أيضاً تعيين أحد المصرفيين من ذوي الخبرة الواسعة كمدير عام لإدارة المخاطر للتعامل مع المخاطر بأسلوب فعال.

ومما لا شك فيه أن أحد الإنجازات الكبرى التي حققناها خلال عام ٢٠٠٣م قيام البنك بدور مدير الإصدار في الاكتتاب لأسهم شركة صناعات قطر وشركة قطر لتجارة اللحوم والمواشي (مواشي) وشركة الخليج للمخازن (مخازن) بعرض إجمالي للأسهم تقارب قيمته ٢,٨ مليار ريال قطري. وقد اجتذبت عملية إصدار هذه الأسهم حوالي ١٢ مليار ريال قطري وبلغ إجمالي عدد المساهمين حوالي ٢٠٨,٠٠٠ مكتتب. وجاء نجاح البنك في إدارة هذه الإصدارات، على الصعيدين التنظيمي والتكنولوجي على السواء، دليلاً قاطعاً على قدرة البنك وخبرته في هذا المجال.

يشكل موظفو البنك مفتاح نجاحه المستمر من خلال إخلاصهم و عملهم الدؤوب، لذا فإن مسألة تأهيلهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة لمواجهة التحديات القادمة تأخذ أهمية خاصة. ضمن هذا السياق، واصلنا في عام ٢٠٠٣م الاستثمار في برامج تدريب الموظفين. كما أن إطلاق الشعار الجديد للبنك في عام ٢٠٠٤م سيسدعي تنفيذ برنامج مكثف للتدريب على خدمة العملاء والتسويق، الأمر الذي سوف يعزز سمعة البنك الممتازة في القطاع المصرفي.

كما استمر البنك في تنفيذ سياسته التي تهدف إلى توظيف المواطنين القطريين وتدريبهم خلال العام، بحيث أصبحت النسبة الإجمالية للموظفين القطريين ٤٣٪، مقارنةً مع ٢٠٪ في عام ١٩٩٤م. ولا يقتصر هدفنا على زيادة نسبة القطريين العاملين في البنك فحسب، بل يشتمل أيضاً على التأكد من أننا نوظف قطريين يتمتعون بالحماس والمهارات اللازمة لدفع البنك قدماً.

ويسعدني أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا لسعادة رئيس المجلس وجميع السادة الأعضاء لمساندتهم المستمرة ومشورتهم لإدارة البنك. كما يتوجب علي أن أقدم الشكر لعملائنا الكرام مؤكدين لهم بذل قصارى جهدنا ليبقى بنك قطر الوطني خيارهم الأول من خلال منتجاتنا وخدماتنا المبتكرة والتزامنا الدائم بالجودة.

سيكون عام ٢٠٠٤م عاماً آخر من التحديات ولكننا واثقون بأن بنك قطر الوطني، وبدعم مساهمينا وعملائنا وموظفينا، وبدعم المجتمع الذي نعمل من خلاله، سوف يستمر دوماً في تحقيق نتائج قياسية.

سعيد بن عبدالله المسند
الرئيس التنفيذي



السيد راشد مسفر
الهاجري

عضو



سعادة الشيخ أحمد بن محمد
بن جبر آل ثاني

عضو



سعادة الشيخ حمد
بن فيصل آل ثاني

نائب الرئيس



السيد علي حسين
علي السادة

عضو



الدكتور غانم محمد
الحمادي

عضو



السيد محمد مرزوق
الشملان

عضو



سعادة السيد يوسف حسين كمال رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

إننا مدركون لدورنا ومسئوليتنا للعمل على تنمية وتحفيز قدرات ومهارات الأفراد اللذين يمثلون القوة الدافعة لنجاح البنك والمجتمع القطري.



السيد هتمي علي
خليفة الهتمي

عضو



السيد فهد محمد
فهد بوزوير

عضو



السيد بدر عبدالله
درويش فخرو

عضو



الخدمات المصرفية للأفراد

تواصل إدارة الخدمات المصرفية للأفراد تطوير قنوات التسويق ومجموعة منتجاتها ليبقى بنك قطر الوطني المؤسسة المالية الأولى في قطر.

توسيع شبكة فروع البنك وتعزيزها

وسعت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام ٢٠٠٣م التغطية الجغرافية لشبكة فروعها البالغة ٢٣ فرعاً ومكتباً لتشمل مدينة الشحّانية. إضافة إلى ذلك، وبعد عملية إختيار دقيقة، تم اختيار بنك قطر الوطني ليكون الشريك المالي للمدينة التعليمية الجديدة، التي تقع في ضواحي الدوحة، وليفتح فرعاً فيها. وسوف تضم المدينة التعليمية الجديدة مجموعة من المؤسسات العالمية المشهورة، الأمر الذي يؤهلها أن تصبح مركزاً إقليمياً تريبوياً مميزاً.

ومن أجل توفير راحة أكبر وخدمة أفضل لعملائنا في جو عصري، تم تغيير مواقع أربعة فروع لبنك قطر الوطني. كما وسع البنك شبكة الصراف الآلي الخاصة به بإضافة ستة مواقع جديدة، وبذلك بلغ عدد أجهزة شبكة الصراف الآلي ٦٦ جهازاً والتي سجلت زيادة نسبتها ٢٠٪ في حجم العمليات خلال العام.

الاستغلال الأمثل لشبكة الإنترنت

قام البنك خلال عام ٢٠٠٢م بتوسيع خدمة نقاط البيع بصورة كبيرة، والتي سجلت نمو ملفت في حجم عملياتها حيث ارتفعت هذه المعاملات بنسبة ١٢٥٪. كما وقع البنك في شهر نوفمبر ٢٠٠٣م اتفاقية مع وزارة الداخلية تقضي بتوفير تسهيلات تسديد الفواتير إلكترونياً على نطاق دولة قطر من أجل تعزيز سهولة وضمنان أمن تسديد كافة أنواع الرسوم التي تحصلها هذه الوزارة، بما في ذلك تأشيرات الدخول والإقامات وتسجيل السيارات.

أما فيما يخص إصدار البطاقات، فلا يزال بنك قطر الوطني البنك الرائد في هذا المجال كونه أكبر مُصدر للبطاقات المصرفية في دولة قطر، ومسجلاً لحوالي نصف المشتريات والسحوبات النقدية للبطاقات في قطر.

كما تم تقديم خدمات تسديد الفواتير ونقل خدمة "الوطني.كوم" إلى الإنترنت لإتاحة الفرصة للعملاء للإطلاع على حساباتهم وإجراء معاملاتهم من جميع أنحاء العالم.

توسيع الخدمات والمنتجات

قام البنك خلال عام ٢٠٠٢م بترويج عدد من حملات القروض الشخصية للمواطنين القطريين تكلت بالنجاح وكذلك أحدثت التغيرات في حقوق التملك العقاري في منطقة بحيرة الخليج الغربي الراقية نمواً ملحوظاً في مجال تمويل مشاريع الإنشاءات، والتي تزامنت مع بدء البنك في تقديم تسهيلات طويلة الأمد لإنشاء المباني في هذه المنطقة المميزة.



تقرير العمليات

واصل بنك قطر الوطني القيام بدوره الرئيسي لتنمية القطاع المصرفي المحلي من خلال تمويله للمشاريع الحيوية ودعمه للسوق المالي بالإضافة إلى تقديم خدمات ومنتجات متميزة عبر شبكة فروعه الواسعة الانتشار.

منهجنا للتركيز

أعاد تعريف مقاييس الامتياز لفريق العمل وحثهم للتكيف مع شعار "إلى الإمام".



الخدمات المصرفية الخاصة

دعم التملك العقاري عالمياً

تستمر مجموعة المنتجات والخدمات التي يقدمها بنك قطر الوطني لعملاء إدارة الخدمات المصرفية الخاصة في التوسع. فخلال عام ٢٠٠٢م، عملت الإدارة المذكورة بصورة وثيقة مع إدارة الإستثمار على تسويق المنتجات الإستثمارية الجديدة. كما وطدت علاقتها مع فرعي لندن وباريس لتتمكن من تحديد فرص امتلاك العقارات ودعم الصفقات الملائمة في هذا المجال.

الخدمات المصرفية للشركات

واصلت إدارة الخدمات المصرفية للشركات دورها الرائد والأساسي في النشاط الإقراضي للبنك واستمرت في لعب دور رئيسي في تطور البنك من خلال التركيز على تمويل مشاريع السوق المحلي والإقليمي.

دعم النمو الاقتصادي

ازداد نشاط وحجم أعمال وحدة قطاع المقاولات بدائرة تمويل الشركات انسجاماً مع النمو الاقتصادي القوي التي تشهده دولة قطر.

نظراً لتوجه جهود الدولة لأحداث توسيعات كبرى في شركة راس غاز وانخفاض عدد المشروعات القطرية الجديدة، تقلصت الحاجة لعمليات التمويل المشترك. إلا أن البنك مازال يشكل المحور الأساسي في عمليات التمويل، إذ ساهم بدور المنظم الرئيسي لعملية إعادة التمويل لشركة قطر فينيل بقيمة ٤٦٠ مليون دولار أمريكي كما انضم إلى مجموعة من البنوك العالمية لتمويل بناء ناقلة للغاز الطبيعي المسال لنقل الغاز القطري.

كذلك كان للبنك دوره المميز في قطاع النقل الجوي، حيث ساهم في تمويل إنشاء مرافق جديدة لشركة هليوكبتر الخليج بهدف دعم توسع أسطولها، بالإضافة إلى مشاركته في عملية تمويل شراء شركة الخطوط الجوية القطرية لخمس طائرات إيرباص أ ٣٢٠ س.

كما منح البنك تسهيلات للتمويل المسبق للصادرات لشركة إيران للبترول ولا يزال يبحث عن فرص مربحة في هذا المجال.

من خلال توفير بيئة عمل إيجابية تدعم روح المبادرة والإبداع
وتستند على التعاون الفعال والاتصال،
يلتزم موظفونا بتطوير وتوفير
خدمات أفضل ومنتجات مصرفية مبتكرة.



الخزينة

بهدف تعزيز قاعدة عملاء البنك وتوسيعها، استمرت إدارة الخزينة في لعب دورها بنجاح لإدارة أصول البنك ولتوفير منتجات على قدر عالٍ من الجودة.

تحقيق الأرباح

يتمتع البنك بمحفظة مالية ذات مستوى مرتفع تحمل سعر فائدة ثابت وتشكل مصدراً هاماً للإيرادات، خاصة عندما تضاف إليها منتجات التحوط لأسعار الفائدة، التي يستخدمها البنك للحد من المخاطر الناجمة عن التغير في أسعار الفائدة للأصول والخصوم مما يوفر بيئة مالية سليمة لمصلحة المساهمين.

تعتمد أنشطتنا المبنية على مبدأ منح الأولوية للعملاء على خبرات فريق عمل متمرس بهدف تحديد الفرص الاستثمارية المناسبة، وتقديم المشورة الملائمة للعملاء في مجال إدارة الأصول المالية. ويتمتع البنك بقدرات متميزة تؤهله لتحديد أفضل القنوات الاستثمارية في السوق ولتنفيذ العمليات اللازمة ذات الصلة، الأمر الذي يمكننا من الاستمرار في تعزيز وترسيخ سمعة البنك المميزة في هذا المجال.

الاستثمارات

تشجيع الاستثمار المحلي

حققت دائرة الاستثمار في البنك نجاحاً باهراً عام ٢٠٠٢م، إذ شهد شهر يناير إطلاق سندات الوطني – أمانة التي لاقت رواجاً كبيراً. كما لعب البنك في شهر مايو دور مدير الإصدار في عملية الاكتتاب لأسهم شركة صناعات قطر التي اجتذبت ١٠٤,٠٠٠ مكتب. كذلك قام فريق عمل دائرة الاستثمار في نوفمبر ٢٠٠٢م بإدارة عملية الاكتتاب في أسهم شركة قطر لتجارة اللحوم والمواشي (مواشي) التي اجتذبت ٦٤,٠٠٠ مكتب.

توسيع المدى – وزيادة الفرص

أطلق البنك في شهر ديسمبر ٢٠٠٢م أول نظام وساطة (سمسرة) على الإنترنت "e-broker" مما أتاح الفرصة للعملاء للمتاجرة مباشرة وبشكل فوري في أسواق الأسهم الأمريكية بما في ذلك سوق نيويورك للأسواق المالية. كذلك يعمل البنك على تعزيز علاقاته مع سوق الدوحة للأوراق المالية لتوفير إمكانية أكبر لتمويل الشركات.

داخلياً، يقوم البنك ببناء

فريق عمل موحد

من الموظفين، متآلفين في أهدافهم ومدعومين لتلبية تطلعاتهم، لتمكينهم من التقدم الى الأمام.



الفروع الخارجية

دعم تنمية قطر عن بُعد

لا يزال فرعاً البنك في لندن وباريس يركزان على تأمين خدمات مصرفية خاصة للمواطنين القطريين وعلى تقوية علاقة البنك مع الشركات عبر توفير مجموعة من الخدمات للشركات العالمية التي تراول أنشطة في قطر وفي منطقة الخليج بشكل عام.

تقوية الروابط العالمية وتفعيل مجال خدمات الأفراد

استمر فرع لندن خلال عام ٢٠٠٢م في تعزيز الروابط بين البنك والشركات والمؤسسات التي يتعامل معها في المملكة المتحدة والدول الاسكندنافية والولايات المتحدة. كما قدم الفرع وما يزال مجموعة كاملة من الخدمات لعملائه الذين يزورون لندن، أو الذين يقيمون مؤقتاً في المملكة المتحدة، خصوصاً موظفي السفارة والطلاب الذين يواصلون دراساتهم الأكاديمية والمرضى الذين يتابعون علاجاتهم الطبية.

تعزيز التواجد المستقبلي

خلال العام ٢٠٠٢م، اشترى بنك قطر الوطني مبنى جديداً ليكون مقراً لفرعه في لندن. يقع المبنى الجديد في شارع غروزفثور ويبعد بضع خطوات عن موقع البنك الحالي في ماونت استريت. سيساعد المقر الجديد على تعزيز الخدمات التي يقدمها البنك للقطريين الراغبين في الحصول على خدمات مصرفية خارج قطر.

التركيز على فرص تمويل المشاريع

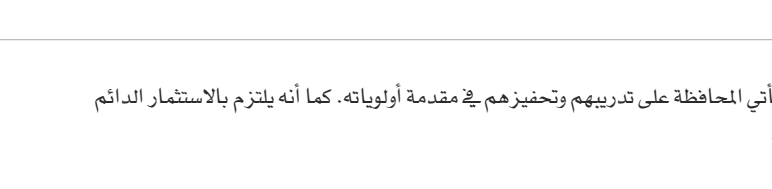
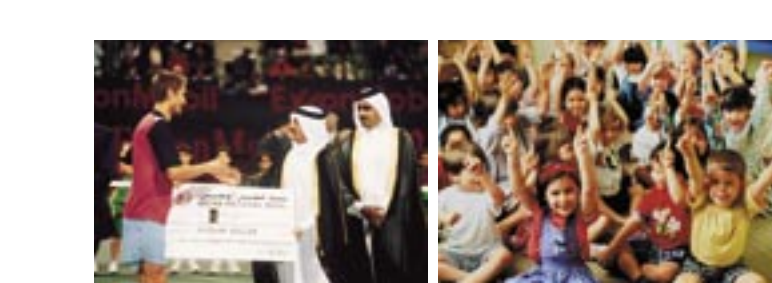
استمر فرع باريس في التركيز على تواجدهم في القارة الأوروبية، وعليه كانت أنشطة عمليات التمويل المشترك خلال عام ٢٠٠٢م في أوجها، خاصة مع تمويل شراء طائرة إيرباص للخطوط الجوية القطرية والإعلان في يونيو ٢٠٠٢م عن شراء عدد كبير من الطائرات للخطوط الجوية القطرية التي سيشترك البنك في تمويلها.

رفع مستوى الخدمات

على صعيد خدمات العقارات، قام فرع باريس بتعزيز دوره في قطاعي الاستثمار الخاص والاستثمار العقاري للمؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، ما تزال النشاطات المصرفية الخاصة تتزايد بعد التجديد الكامل لمقر الفرع، مما أتاح للفرع تقديم أفضل التسهيلات لعملائنا في جو من السرية والخصوصية.

فرع لندن

فرع باريس



متابعة الامتياز

نظراً لإدراك البنك بأن موظفيه هم أهم موارده، تأتي المحافظة على تدريبهم وتحفيزهم في مقدمة أولوياته. كما أنه يلتزم بالاستثمار الدائم والمكثف في موظفيه لضمان بلوغ أهدافه الطموحة.



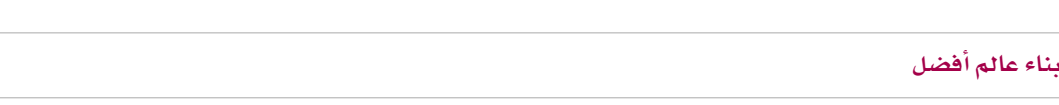
ترسيخ القيم

سعى البنك خلال عام ٢٠٠٢م إلى توثيق الربط بين أداء الموظفين وتحقيق أهداف العمل الاستراتيجية. لذا تم تطبيق أساليب جديدة لمكافحة الموظفين الذي يساهمون بنشاط في دعم أهداف البنك الاستراتيجية، مما أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية. ويسعى البنك إلى الاستمرار بهذا النهج في الأعوام القادمة.



توفير الأرضية الملائمة للتطوير الشخصي

تتمثل أحد المرتكزات الأساسية لدائرة الموارد البشرية بتوظيف الخريجين والخريجات القطريين من حملة الشهادات الجامعية، كما يعزز هذه السياسة برنامج تدريب شامل يمزج بين مجموعة متنوعة من المناهج الداخلية والخارجية. إضافةً إلى ذلك، يلتزم البنك بتحقيق التطور المهني لموظفيه بهدف تطوير كفاءتهم وتشجيع تقدمهم ضمن إطار سياسة بنك قطر الوطني. تجدر الإشارة إلى أن نسبة الموظفين القطريين من إجمالي عدد العاملين في البنك في قطر تضاعف خلال السنوات العشر الماضية ليصل إلى ٢٤% مقارنةً مع ٠٢% في عام ١٩٩٤م.



بناء عالم أفضل

لطالما كان بنك قطر الوطني ملتزماً بدعم المجتمع وهو الأمر الذي يفخر بالقيام به من خلال دعم مجموعة من المبادرات الاجتماعية والتربوية والصحية والبيئية والرياضية مما ساهم في الارتقاء بالمجتمع القطري. وعليه، ساهم البنك خلال عام ٢٠٠٣م بمبلغ ١٤.٠٩ مليون ريال قطري في العديد من النشاطات التي تدعم المجتمع.

وكان من بين المساهمات المهمة التي قدمها البنك دعم مشروع إنشاء مبنى مركز الشفلق للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث سيوفر هذا المبنى التعليم وإعادة التأهيل لألف طفل. وتشكل هذه المساهمة المثال الأفضل للمبادرات الطيبة التي يلتزم البنك بها لتأمين مستوى معيشة أفضل لجميع المواطنين والمقيمين في دولة قطر.

كذلك يدعم البنك عدداً كبيراً من الأحداث الرياضية في قطر، بما في ذلك كرة المضرب والسكواش وكرة القدم وكرة اليد ورفع الأثقال وسباق الخيل والفروسية.

ونظراً لأن بنك قطر الوطني جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع القطري، استمر ومنذ تأسيسه قبل أربعين عاماً على دعم النمو الاقتصادي للبلاد، وهو اليوم أكثر حرصاً والتزاماً بدعم المجتمع القطري في كافة مناحي حياته من أجل مستقبل أكثر ازدهاراً.

الموارد البشرية

توفير خدمة على مدار الساعة

توفير خدمة على مدار الساعة

توفر إدارتنا العمليات وتكنولوجيا المعلومات آلية تسمح لبنك قطر الوطني بالعمل على مدار الساعة طوال السنة.

ركزت إدارة العمليات نشاطها عام ٢٠٠٢م على زيادة الكفاءة والفعالية وعلى رفع مستوى الرقابة على المخاطر بهدف الوصول إلى الكفاءة المثلى في العمليات وذلك من خلال تطبيق نظام المعالجة المباشرة مما خفض من المخاطر والتكاليف في آن واحد.

ضمن جهوده ليكون الرائد في استخدام آخر مبتكرات التكنولوجيا، كان البنك أول من قام بتطبيق نظام التقاص الإلكتروني الجديد للشيكات. وقد برهنت هذه التجربة نجاحها، حيث ساعد النظام الجديد في اختصار زمن تقاص الشيكات من ثلاثة أيام إلى عشر دقائق. كما استمر البنك في مراجعة سياسات وإجراءات إدارة العمليات بهدف تنظيم العمل وتحسين فعاليته.

كذلك شكلت مسألة تخفيض المخاطر ومراقبتها أبرز أولويات إدارة العمليات خلال عام ٢٠٠٢م. وقد شمل ذلك برامج تدريب خاصة وحملات التوعية المستمرة حول عمليات غسل الأموال، بهدف تمكين الموظفين من كشف العمليات المشبوهة والتبليغ عنها. إضافةً إلى ذلك، واصل البنك إجراء مراجعة للجوانب الأمنية لعملياته والتي شملت شبكة فروعه بأكملها.



إستخدام التكنولوجيا الحديثة



قامت إدارة تكنولوجيا المعلومات بإطلاق برنامج التجارة الإلكترونية عن طريق بطاقات الائتمان، مما جعل بنك قطر الوطني الرائد في توفير هذه الخدمة المتطورة. ولإتمام هذه الخدمة الجديدة، قامت الإدارة أيضاً بتنظيم دورات عامة لتوعية المستخدمين الحاليين والمستخدمين المحتملين. وكانت خدمة الحكومة الإلكترونية أول خدمة يتم إطلاقها من خلال هذا النظام وذلك في شهر أبريل من العام ٢٠٠٢م.

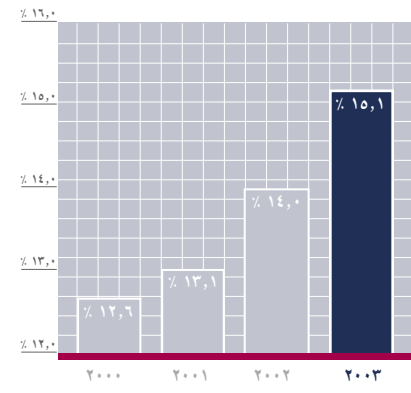


دعم سوق رأس المال



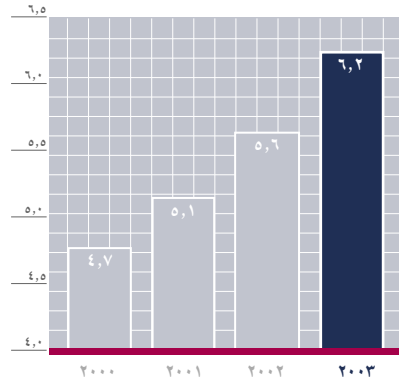
استمرت إدارة تكنولوجيا المعلومات في بنك قطر الوطني في لعب دور رائد في دعم أسواق رأس المال المحلية. لذا أدخلت تعديلات تكنولوجيّة بارزة لتأمين فعالية وسرعة بث المعلومات حول عمليات الاكتتاب المتزايدة، كما طورت إجراءات شاملة لضمان خدمات مثلى للأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية المهتمة بتقييم الإصدارات الجديدة والاكتتاب بها أولاً بأول.

إضافةً إلى ذلك، يقدم البنك خدمة متطورة لتوزيع الأرباح لعدد متزايد من الشركات المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية، مؤكداً بذلك مرةً أخرى دوره الريادي في هذا المجال.



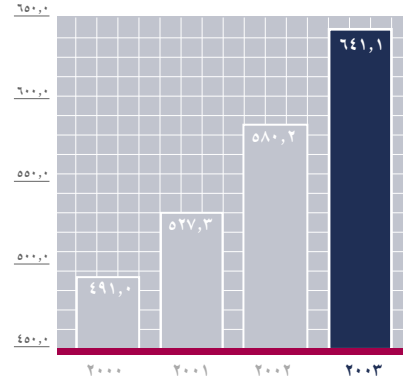
العائد على حقوق المساهمين

ارتفعت نسبة العائد على حقوق المساهمين من ١٤,٠٪ لعام ٢٠٠٢م إلى ١٥,١٪ لعام ٢٠٠٣م.



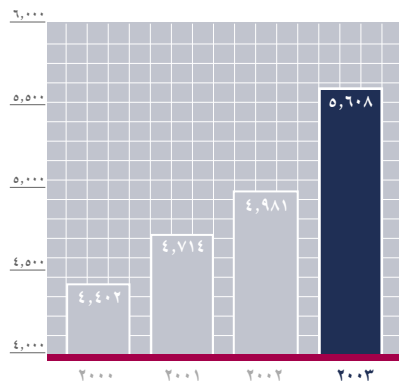
عائد السهم (ريال قطري)

ارتفع عائد السهم من ٥,٦ ريال قطري لعام ٢٠٠٢م إلى ٦,٢ ريال قطري لعام ٢٠٠٣م.



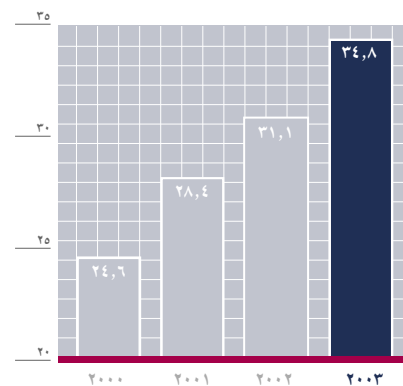
صافي الربح (مليون ريال قطري)

ارتفعت الأرباح الصافية للبنك خلال عام ٢٠٠٢م بنسبة ١٠,٥٪ لتبلغ ٦٤١,١ مليون ريال قطري مقارنة مع أرباح عام ٢٠٠٢م البالغة ٥٨٠,٢ مليون ريال قطري.



إجمالي حقوق المساهمين (مليون ريال قطري)

بلغ إجمالي حقوق المساهمين في نهاية عام ٢٠٠٢م مبلغ مقداره ٥,٦ مليار ريال قطري (١,٥ مليار دولار أمريكي).



إجمالي الموجودات (مليار ريال قطري)

ارتفع إجمالي الموجودات خلال عام ٢٠٠٢م بمبلغ ٢,٧ مليار ريال قطري (١٢٪) ليصل إلى ٣٤,٨ مليار ريال قطري.



المؤشرات المالية

إن زيادة العائد على حقوق المساهمين ورفع مستوى الخدمات المقدمة للعملاء كان دوماً المحور الأساسي لفلسفة وسياسة البنك.



التقرير المالي

استمر البنك في تحقيق تقدم كبير في كافة المجالات وبالأخص من حيث الربحية والعائد على حقوق المساهمين وتقوية رأس المال.

إرتفاع صافي الأرباح بنسبة ١٠,٥%

ارتفعت الأرباح الصافية للبنك خلال عام ٢٠٠٣م بنسبة ١٠,٥% لتبلغ ٦٤١,١ مليون ريال قطري مقارنة مع أرباح عام ٢٠٠٢م البالغة ٥٨٠,٢ مليون ريال قطري. وقد تمكن البنك من تحقيق هذه الزيادة بالرغم من إقترعاع مخصص إستثنائي يتعلق بصندوق التقاعد بلغ ٢٢,٩ مليون ريال قطري. كما بلغ صافي الأرباح قبل مخصص صندوق التقاعد ٦٦٥ مليون ريال قطري، بزيادة تعادل ١٤,٦% عن صافي أرباح عام ٢٠٠٢م.

كذلك ارتفعت الإيرادات التشغيلية بمبلغ ٧٢,٤ مليون ريال قطري (٧,٤%) لتبلغ ١,٠٦٠ مليون ريال قطري.

ارتفع صافي إيرادات الفوائد بمبلغ ١٨,٦ مليون ريال قطري (٢,٢%) ليصل إلى ٨٥٧,٩ مليون ريال قطري. كما تمكن البنك من تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات الأخرى لتصل إلى ٢٠١,٧ مليون ريال قطري بارتضاع قدره ٨,٨% ٥٤ مليون ريال قطري (٣,٢%).

ارتفاع صافي إيراد العمولات والرسوم بنسبة ٤٣,٨%

ارتفع صافي إيرادات العمولات والرسوم بمبلغ ٤٢,٧ مليون ريال قطري (٨,٤٢%) مما يعكس نجاح البنك في تنويع مصادر دخله وتقليل إعماده على صافي ايراد الفوائد. وتركزت الزيادة في مجال الخدمات الإستثمارية للعملاء في سوق الأسهم المحلية وإصدارات الأسهم الأولية للشركات والمحافظ الإستثمارية العالمية.

ارتفاع أرباح توزيعات الإستثمارات بنسبة ٤٦,٢%

ارتفعت أرباح توزيعات الإستثمارات في الأسهم بنسبة ٤٦,٢% لتصل إلى ٣٤,٢ مليون ريال قطري نتيجة زيادة نسبة توزيعات الأرباح التقديرية للشركات في سوق الدوحة للأوراق المالية.

مستوى كفاءة متميز

ارتفعت المصاريف الإدارية والعمومية، بإستثناء مصاريف دعم المجتمع، بقيمة ١٥,٦ مليون ريال قطري (٥,٩%) لتصل إلى ٢٨١,١ مليون ريال قطري. غير أن البنك نجح في السيطرة على الزيادة في المصاريف الإدارية والعمومية لتتناسب مع الزيادة في إجمالي الإيرادات مما أدى إلى تحسين نسبة الكفاءة (إجمالي المصاريف كنسبة من إجمالي الإيرادات) لتصل إلى ٢٦,٥% لعام ٢٠٠٢م. وعليه، إستمر البنك في الإحتفاظ بنسبة كفاءة متميزة بالمقارنة مع البنوك الخليجية.

محفظة إئتمانية ذات جودة عالية

بلغ صافي مخصصات تدني قيمة القروض والسلف ٨٢,٧ مليون ريال قطري. علماً أن البنك حافظ على جودة محفظته الإئتمانية، حيث إنخفضت نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي محفظة القروض والسلف من ٢,٩% لعام ٢٠٠٢م إلى ٢,٦% لعام ٢٠٠٣م.

ونحن عاقدون العزم

على تكريس كل ما نملك من تأثير وموارد لضمان مواصلة الازدهار والطمأنينة لدولة قطر وشعبها.



نمو متميز في الميزانية العمومية

ارتفع إجمالي الموجودات خلال عام ٢٠٠٢م بمبلغ ٣,٧ مليار ريال قطري (١٢٪) ليصل إلى ٢٤,٨ مليار ريال قطري. تعود الزيادة إلى نمو إجمالي محفظة القروض والسلف بمبلغ ٣,٢ مليار ريال قطري (٨,٨٪) ونمو محفظة الإستثمارات بمبلغ ١,٩ مليار ريال قطري (٣,٢٪).

كما ارتفعت الودائع بمبلغ ٥٠٠ مليون ريال قطري (٢,١٪) لتصل إلى ٢٤,١ مليار ريال قطري.

إستمرار قوة رأس المال

بلغ إجمالي حقوق المساهمين في نهاية عام ٢٠٠٢م مبلغ ٥,٦ مليار ريال قطري (٥,٥ مليار دولار أمريكي)، مما مكن البنك من إحتلال المركز الـ ٥٠ بين بنوك العالم من حيث نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات، الأمر الذي يعكس قوة رأس المال.

إستمرار تنمية حقوق المساهمين

ارتفعت نسبة العائد على حقوق المساهمين من ١٤,٠٪ لعام ٢٠٠٢م إلى ١٥,١٪ لعام ٢٠٠٣م. كما ارتفع عائد السهم من ٥,٦ ريال قطري إلى ٦,٢ ريال قطري.

تقدم مركز البنك عالمياً

حقق بنك قطر الوطني خلال عام ٢٠٠٣م تطوراً كبيراً في مجالات متعددة تشمل الربحية والكفاءة والعائد على حقوق المساهمين. ويحتل البنك حالياً المركز ٢٣٦ (متقدماً ٣ مراكز عن عام ٢٠٠٢م) ضمن ترتيب مجلة ذي بانكر (The Banker) لأكبر ١٠٠٠ بنك في العالم.

التوجه إلى المستقبل بثقة

إن بنك قطر الوطني على ثقة تامة بضرورة الإستمرار في تحقيق عائد مرتفع للمساهمين وتقديم خدمات متميزة للعملاء من خلال المحافظة على جودة المحفظة الإئتمانية ونسبة الكفاءة والتركيز على زيادة الإيرادات.